ما تسبب في وجود قصور شديد لدى أعمالها

«الميزانيات»: 55 درجة شاغرة في ميزانية هيئة ذوي الإعاقة

■ عملية تنظيم مجالس الإدارات والمجالس العليا باتت ضرورة خاصة أن الكثير منها شكلي

اجتمعت لجنة الميزانيات والحساب الختامي أمس لمناقشة ميزانية الهيئة العامة لشؤون ذوي الإعاقة للسنة المالية 2016/2015 وبحضور وزير الشؤون الاجتماعية والعمل ووزير الدولة لشؤون التخطيط والتنمية هند الصبيح وتبين للجنة من خلال المناقشة ما يلي:-

قدرت مصروفات الهيئة للسنة المالية 2016/2015 بـ125.814.000 دينار في حين تم تقدير الإيرادات بـ 20.000 دينار.

واستكمالا لمتابعة اللجنة لمعرفة مدى جدية الجهات الحكومية في تسوية ما عليها من ملاحظات فقد تبين للجنة أن الهيئة لم تقم حتى الآن بإرسال ما يفيد ذلك رغم انتهاء المهلة التي حددها مجلس الأمة والمحددة بتاريخ 1 إبريل 2015.

كما تبين للجنة أن من أسباب عدم تقديم الهيئة لتقرير سنوي عن أعمالها لمجلس الأمة ومجلس الوزراء كما نص قانون إنشاءها بذلك أنه لم تكن للهيئة خطة معتمدة لعملها إضافة إلى عدم انعقاد اجتماعات دورية للمجلس الأعلى للمعاقين وأفاد الوزير أنه تم تلافي مثل هذه الملاحظات والاتفاق على الاجتماع شهريا وستقوم الهيئة بتقديم تقريرها ابتداء من العام المقبل.

لجنة الميزانيات البرلمانية (تصوير: صالح محمد)

■ المشاريع المدرجة على بند «الاستشارات» دخلت حيز التنفيذ بعد تأخير دام 4 سنوات

■ يجب النظر في تاريخ الشركة المنفذة لأي من مشاريع الدولة خاصة أن بعضها يتعثر أثناء التنفيذ

وبشكل عام وفيما يخص الجهات الحكومية فإن اللجنة ترى أن عملية تنظيم مجالس الإدارات والمجالس العليا باتت ضرورة خاصة وأن الكثير منها شكلية كما أن الكثير من أعضاء هذه المجالس غير متفرغين لها مقابل تقاضي مكافآت مالية بل وصل الحال أن تقوم بعض مجالس الإدارات باعتماد قراراتها بالتمرير عن طريق الهاتف وهو ما يدعو إلى تنظيم عملها ترشيدا للإنفاق وتفعيلا لدورها المنشود.

أما فيما يخص التوظيف فقد تبين للجنة أن هناك (55) درجة شاغرة في ميزانية الهيئة لا يتم شغلها منذ إنشاءها ومنها منصب (مدير للشؤون المالية والإدارية) وهو ما تسبب في وجود قصور شديد لدى أعمال الهيئة وخاصة فيما يتعلق بإحكام الرقابة الداخلية وبررت الهيئة انها بيئة غير جاذبة للعمل وهو ما ساهم في عدم شغل هذه الشواغر إلا أن اللجنة ترفض مثل هذه المبررات خاصة وأن الهيئة تقدمت إلى وزارة المالية بطلب (83) درجة جديدة بخلاف ما لديها من شواغر وهو ما رفضته اللجنة من حيث المبدأ حتى تشغل الهيئة ما لها من درجات وأن لا تستغل الوظائف في بند (الوظائف العامة) لتعزيز بند (المكافآت).

وفيما يخص مراجعة ملفات الإعاقة وتحديثها فإن اللجنة طلبت تزويدها ببيانات حول أعداد المعاقين في الكويت للمستحقين منهم ممن ينطبق عليهم التعريف القانوني للإعاقة وأعداد مدعي الإعاقة وشددت اللجنة على ضرورة تحديث البيانات الطبية وفق أحكام القانون.

كما اتضح للجنة أن المشاريع المدرجة على بند (الاستشارات) والخاصة بوضع قاعدة بيانات للمعاقين وميكنة أعمال الهيئة وربطها بالجهات الحكومية قد دخلت حيز التنفيذ بعد تأخير دام لـ 4 سنوات وجاري استكمال المراحل النهائية من الدورة المستندية لهذه المشاريع في القريب العاجل.

وشددت اللجنة على ضرورة النظر في تاريخ الشركة المنفذة لأي مشروع من مشاريع الدولة خاصة وأن بعض هذه الشركات تتعثر أثناء تنفيذها للمشاريع الحكومية وتسجل عليها الكثير من الملاحظات من ديوان المحاسبة . واللجنة سترفع توصية إلى مجلس الوزراء لتوجيه من يلزم في هذا الشأن.

أما فيما يخص مشروع مبنى الهيئة فإن اللجنة شددت على ضرورة متابعة مشروعها مع لجنة البيوت الاستشارية خاصة وانه معتمد من السنة المالية 2013/2012 ولم تصدر حتى الآن كراسة الشروط المرجعية له.

وفيما يخص بند (الرعاية الاجتماعية) فقد تم اعتماد مبلغ 92 مليون دينار ليتم الصرف على الفئات المستحقة للمساعدات.

كما طلبت اللجنة بإعادة دراسة وبحث الجهة المنوط بها رسميا بتقديم الدعم المالي لبعض جمعيات النفع العام التي تدعمها الهيئة حاليا خاصة وأن وزارة المالية أفادت بأنها لم ترصد مبالغ في ميزانية الهيئة لهذا الغرض أساسا.

الغانم يترأس اجتماع مكتب «برلمان الطالب»

الغانم مترئسا الاجتماع

ترأس رئيس مجلس الأمة مرزوق علي الغانم اليوم اجتماعا لمكتب برلمان الطالب بحضور عدد من الطلبة والطالبات.

وتم خلال الاجتماع الذي يعقد لأول مرة بحث وإقرار جدول أعمال برلمان الطالب الذي يعقد جلسته السنوية اليوم الاثنين في قاعة عبدالله السالم بمجلس الأمة.

أكدت أن المقترح متضمن قانون الجزاء

«التشريعية» رفضت تجريم اعمال السحر والشعوذة

جانب من اجتماع اللجنة القانونية

رفضت لجنة الشؤون التشريعية البرلمانية في اجتماعها " امس " المقترح بشأن تجريم أعمال السحر والشعوزة واوضح رئيس اللجنة النائب مبارك الحريص ان الرفض جاء بناء على انه يفترض ان يكون المقترح ضمن قانون الجزاء ولا يكون بقانون مستقل

واضاف انه تم الاتفاق مع ممثلي وزارة العدل بان يكون هناك تعديل على قانون الجزاء

واشار الحريص انه تم عرض خمسة اقتراحات بقوانين تتعلق بانتخابات مجلس الامة فيما يخص مسألة التصويت او التوقيت عندما تصادف الانتخابات شهر رمضان الفضيل او مفوضية الانتخابات حيث بحثت اللجنة كل هذه الامور ولاهمية الموضوع قررت اللجنة تاجيل البت فيه الى اجتماع 3 مايو المقبل لمزيد من الدراسة. وكشف الحريص انه كان يلوم على المجالس السابقة عدم وجود قانون يمنع على الحكومة من رفع الاسعار واكد انه ضد رفع الاسعار ار فرض الضرائب والرسوم الا من خلال قانون يعرض على مجلس الامة.

«المالية» بحثت المقترحات المقدمة على القانون

الشايع: توافق بين مختلف الأطراف حول ما تمت مناقشته من تعديل على «المناقصات العامة»

■ دعوة مجموعة من المقاولين ذوي الخبرة للاستماع الى آرائهم لاسيما بعد التعديلات الحكومية الجديدة

اكد رئيس لجنة الشؤون المالية والاقتصادية البرلمانية النائب فيصل الشايع وجود توافق بين مختلف الاطراف حول ما تمت مناقشته من تعديل على قانون المناقصات العامة.

وقال الشايع في تصريح للصحافيين بمجلس الأمة عقب اجتماع اللجنة أمس ان الاجتماع ناقش الباب الاول من مقترحات تعديل قانون المناقصات العامة مشيرا الى ان اللجنة امس لمست توافقا بين كل الاطراف وستواصل استكمال مناقشة التعديلات في اجتماعها الاحد المقبل.

واضاف ان اللجنة قررت دعوة مجموعة من المقاولين ذوي الخبرة للاستماع الى آرائهم لاسيما بعد التعديلات الحكومية الجديدة.

واعرب عن تمنياته بان يخرج القانون بتوافق ليغطي كل جوانب النقص ويعالج المشاكل السابقة ويحافظ على المال العام ويحقق العدالة والشفافية اثناء الاعلان عن المناقصة والعرض الفني والمالي.

وتطرق الشايع الى الاراء المتداولة داخل اللجنة حول القانون مشيرا الى ان هناك من يقترح اعتماد السعر الثاني في المناقصة وهناك من يؤيد الذهاب الى متوسط الاسعار فيما يرى اخرون ضرورة مناقسة العرض الفني المقدم قبل اتخاذ القرار.

واضاف ان الحكومة تدعم فكرة فتح العرض الفني اولا ومن ثم العرض المالي مؤكدا ان راي الحكومة واحد ولا يوجد اي تباين في وجهات النظر.

لجنة الشؤون المالية والاقتصادية

■ هناك من يقترح اعتماد السعر الثاني في المناقصة ومن يؤيد الذهاب الى متوسط الأسعار

■ الحكومة تدعم فكرة فتح العرض الفني اولا ومن ثم العرض المالي

■ نتمني أن يخرج القانون بتوافق ليغطي كل جوانب النقص ويعالج المشاكل السابقة

لمعالجة الانقسام السياسي الذي تعانيه منه الساحة السياسية

العازمي يقترح عودة نظام الخمس دوائر و 4 أصوات

■ تطبيق نظام الصوت الواحد اثبت بالدليل القاطع انه فرق اكثر مما جمع

■ الهدف من اقتراحي تكوين مجلس نيابي يعبر بصدق عن الرأي العام بجميع توجهاته

حمدان العازمي

تقدم النائب حمدان العازمي باقتراح بقانون بتعديل القانون رقم (42) لسنة 2006 بشأن إعادة تحديد الدوائر الانتخابية لعضوية مجلس الأمة مطالبا باعادة تطبيق نظام الخمس دوائر والاربعة اصوات على ان يكون لكل ناخب الحق في التصويت للثلاثة مرشحين من دائرته اضافة الى مرشح واحد من دائرة اخرى .

ورأى العازمي ان اقتراحه جاء لمعالجة حالة الانقسام السياسي الذي تعاني منه الساحة السياسية بعد تطبيق مرسوم الصوت الواحد لافتا الى ان تطبيق نظام الصوت الواحد اثبت بالدليل القاطع انه فرق اكثر مما جمع كما انه احدث شروخا كبيره في الساحة السياسية .

ولفت العازمي الى ان الهدف من اقتراحه بعودة الاربعة اصوات وخمس دوائر هو معالجة اي تهديد للحمة الوطنية والحد من حالة الانقسام التي كان لها الأثر السلبي على الحياة الديمقراطية والمخرجات البرلمانية اضافة الى تحقيق العدل والمساواة للمساهمة في تكوين مجلس نيابي يعبر بصدق عن الرأي العام بجميع توجهاته.

واضاف العازمي في اقتراحه :ان القانون رقم 42 لسنة 2006 وان كان قد عالج بشكل رئيسي المثالب والسلبيات التي كانت تشوب العملية الانتخابية إلا أن ذلك القانون تسبب في اهدار جزء لا يستهان به من إرادة الأمة في عدم ادخال بعض المناطق السكنية في التوزيع الخماسي للدوائر الانتخابية حيث أهمل ادراج هذه المناطق السكنية ضمن الدوائر الخاصة فيها ما تسبب ذلك في شل عدد كبير من الناخبين عن ممارسة حقهم الانتخابي بالرغم من توافر الصفات المطلوبة فيهم لممارسة حق الانتخاب وهذا بدوره قد أدى إلى الاخلال بمبدأ المساواة المنصوص عليه في المادة 29 من الدستور والاخلال كذلك بمبدأ تكافؤ الفرص 8 من الدستور وهو ما دفع إلى اعداد جدول اضيفت فيه جميع المناطق التي لم يحق لقاطنيها التصويت في الانتخابات.

الحويلة يشيد بجهود «الداخلية» لإحباط تهريب المخدرات للبلاد في الآونة الأخيرة

اشاد النائب د.محمد الحويلة برجال الداخلية وجهودهم ونجاحهم في احباط محاولة تهريب 30 كيلو من مادة الحشيش المخدرة وغيرها من المخدرات بجميع انوعها وخاصة خلال الفترة الأخيرة التي استطاع خلالها رجال الداخلية ورجال الجمارك إحباط العديد من محاولات إدخال هذه الأفة (المخدرات) التي تستهدف تدمير شباب الكويت.

وثمن النائب د. محمد الحويلة الجهود التي يبذلها نائب رئيس مجلس الوزراء ووزير الداخلية الشيخ محمد الخالد ووكيل وزارة الداخلية الفريق سليمان الفهد ورجال الداخلية وقيادات الإدارة العامة لمكافحة المخدرات وضباطها وجميع الادارات الأمنية في حفظ الأمن ويقظتهم واستعدادهم الدائم للإيقاع بكل من تسول له نفسه العبث بأمن البلاد وتهديد سلامة المواطن والمقيم والمحافظة على ممتلكاتهم.

وزاد كذلك أفراد ورجال الجمارك على الجهود التي يبذلونها وعلى رأسهم المدير العام خالد السيف، مشيدًا بالإنجازات التي حققوها خلال السنوات الماضية وتحديدًا اثناء المرحلة السابقة في مكافحة هذه المخدرات بأنواعها التي تهدد الشباب بالدمار. فهم خط الدفاع الأول لحمايه الشباب والمجتمع من شرور هذه الآفه وكل من تسول له نفسة بالعبث بالوطن والمواطن.

وطالب الحويلة بدعم كافة أجهزة وزارة الداخلية وتسخير كل الإمكانيات لرجال الأمن الذين يقومون بجهود متواصلة وحثيثة لحفظ أمن البلد والتصدي لمختلف أنواع الجرائم حفاظا على أمن الوطن والمواطن وصيانة امن الفرد والمجتمع من أي تطاول قد يقع من قبل الخارجين على القانون، فمطلوب تجفيزهم وتشجيعهم ودعمهم معنويا وماديا وتاهيلهم ورفع قدرات واستعداد وجاهزية رجال وأجهزة الأمن في مختلف المواقع والتخصصات وتطوير المنظومة الأمنية بكل ما يلزم من أجهزة ومعدات تكنولوجية حديثة لمواكبة العصر، وذلك في سبيل الحفاظ على أمن الوطن والمواطنين.